



امبارك بودرقة وأحمد شوقي بنيوب.- كذلك كان: مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2017)، 496 ص.

M'barek Boudarka wa Ahmed Shawki Benyoub.- *Kadhālika kān: mudhakirāt min tajribat hayy'at al-'inṣāf wa al-muṣālaḥa* (ad-Dār al-Baydā: Dār an-nachr al-Maghribiyya, 2017), 496p.

أصدر كل من امبارك بودرقة وأحمد شوقي بنيوب مذكرات اقترنت بتجربتهما ضمن هيئة الإنصاف والمصالحة. وجاءت في شكل كتاب، من 496 صفحة معززة بالعديد من الملاحق الموضحة والشارحة والموثقة، وفهرس للأعلام وملحق للصور (الزيارات والاجتماعات واللقاءات..). ووسم هذا الكتاب بهاجس الرغبة المشتركة في حفظ ذاكرة هيئة الإنصاف والمصالحة، بناء على أسانيد متنوعة تراوحت بين المحاضر الرسمية لهيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا المسودات الخطية الشخصية لصاحبي هذه المذكرات. وعليه، سجلا منذ البداية أنهما لا يدعيان انتماء نصهما إلى جنس من أجناس الأدب والإبداع، بل أقرأ بأنه عمل ثقافي حقوقي، من صميم سياسة حقوق الإنسان وفكر العدالة الانتقالية، ومما عاشاه من تجربة حياتية ملموسة. وكذلك كان، فالمؤلف وصل التاريخ بالذاكرة، ورصد شهادات، ووثق للحظات مثيرة من عمل الهيئة. وتحاول هذه المذكرات أن تجيب عن أسئلة إشكالية، كانت تختبر، في المنطلق والمنتهى، مشروعية وجودها وشرعية نتائجها، من خلال أقسام أربعة، اختار لها صاحبها كعناوين لفظ "الكتب".

يجيب الكتاب الأول عن سؤال، أكانت توصية إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، "مشرحية" أفنتى بها النظام السياسي، أم أنها نتيجة مخاض عسير؟ ونقرأ ضمنه كيف بذرت التجربة بذرتها الأولى على جدول أعمال فريق العمل المكلف بالتصدي للانتهاكات وحماية حقوق الإنسان في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في لحظة تعقيد واضطراب، وسمت ردود الفعل فيها بالارتياب والتردد، بل وأحدث الأمر رجعة

داخل المجلس الاستشاري. وسياق صعب مشحون بالتوتر المرتبط بتداعيات أحداث 16 ماي 2003 بمدينة الدار البيضاء. فخرجت التوصية المؤسسة لها والمطلقة لعجلة العدالة الانتقالية بالمغرب، ضمن هذا المخاض العسير، بمقاربة تسمو بها عن الاختزال في مجرد هاجس للتعويض المادي مقابل طي قسري للملف، أو نزوع للثأر محكوم بهاجس المساءلة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات.

رافع عن التوصية أحمد شوقي بنبوب ولقيت ردود فعل متباينة، وكشفت عن تيارين متناقضين؛ تراوحت مواقف الأول بين الحذر والدعوة للتريث والتأجيل، بل والرفض (موقف المحجوبي أحرضان). وبالمقابل، دافع التيار الثاني عن جدة التوصية، واعتبرها بداية لمسار المصالحة. بيد أن ممثلي هذا التيار، وإن كان بإمكانهم حيازة أغلبية عددية داخل المجلس، فإنهم كانوا أقلية في المجتمع المدني والسياسي. ومما زاد في القلق، عدم الانسجام بين عمر عزيزمان والمرحوم إدريس بنزكري. ولذلك، يذكر صاحب الكتاب، "كنا نوجد في وضع لم نكن نملك فيه الحق في الخطأ أو النسيان أو التنازل غير المشرف، كنا في المقام الأول وفي تفاصيل المنطلقات، أصحاب قضية، وكنا مطوقين بفكرة المسؤولية بوصفها أمانة."

امتدت المناقشات بشأن شرعية التوصية على مدار أربعة اجتماعات مطولة، كان الأول في 17 يوليوز 2003، والثاني في 24 يوليوز من السنة نفسها، وانعقد الثالث يوم 15 شتنبر والرابع في 22 منه. ظهر فيها التفاعل الإيجابي مع الحوارات المجراة على الدفع بالمشروع، والتعاطي مع ما طرحه من قضايا.

خاضت اللقاءات اللاحقة في قضايا التوصية، ومنها الانتقال من فكرة التعويض إلى فكرة جبر الأضرار. والعمل على إيجاد حلول لحالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي يثبت للهيئة أنها آلت إلى الوفاة. والعمل على استخراج الرفات من المقابر الجماعية وباقي أماكن الدفن بالمراكز السرية السابقة. وحصر انتهاكات حقوق الإنسان على حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. مع استبعاد قضية المنفيين من التوصية، لأنهم كانوا يتمتعون بكامل حريتهم خارج الوطن. واتفق أن يوثق العمل بتقرير ختامي يتضمن كل ما أنجز، مع توصيات عدم التكرار. هذا، دون إثارة المسؤوليات الفردية أي كان نوعها. تواصل النقاش في المواضيع؛ ومنها التسمية، وتركيب الهيئة، ومهامها، وآجال تلقي طلبات الضحايا، وحدد في شهر واحد، ومسألة الاعتذار. وتوج كل ذلك بالتنصيب الملكي رسميا يوم 7 يناير 2004 بمدينة أكادير.

وانتقل بنا الكتاب الثاني نحو معالجة تحدي سؤال الكشف عن الحقيقة. أكان مجرد ذر للرماد، أم أنه بحث أركيولوجي في تراب ما جرى في ماضي الانتهاكات؟ ويذكر الكاتبان أن الهيئة خاضت في مرحلة زمنية طويلة، ما بين 1956 و1999، وهي مرحلة موسومة بالبر واللبس وضعف الأدلة، وغياب كتابات حول التاريخ السياسي للمغرب. وحاولت الهيئة رتق هذه الثغرات عبر وضع فريق للتحريات وتنويع المصادر والمساطر والزيارات الميدانية والمقابلات وروايات الشهود. دون إغفال ابسط القرائن ورصد السياق التاريخي. وكانت المواصفات ومنهجية العمل هي: تخصيص ملف لكل ضحية، وعقد جلسات استماع مع فريق التحريات، إما مع الضحية أو عائلته أو أقربائه، والعودة لمصادر السلطات والجهات الرسمية ولوائح وتقارير المنظمات والجمعيات الحقوقية الوطنية ولوائح وتقارير كبار المدافعين بشكل خاص داخل فرنسا وأوروبا الغربية، وتقارير فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بملف الاختفاء القسري، ولوائح الصليب الأحمر الدولي، ومنظمة العفو الدولية ومعطيات الصحف. ناهيك عن شهادات الناجين المعاشين للضحية، وزيارة مراكز الاحتجاز، والاستماع لفعاليات نقابية وحقوقية وصحفية. ليتم بعدها وضع قاعدة بيانات وتحديد نوعية الانتهاك، وتحرير تقرير مفصل عن كل قضية. وضمن منهجية الاشتغال كذلك، كانت معاينة المقابر وتحليل الحمض النووي للرفات وإعادة الدفن وفق الشريعة الإسلامية بتأطير من المجلس العلمي. وكانت القضية الأخيرة بحساسية كبيرة، سواء من الناحية الفنية أو العملية، لسيادة ثقافة التستر والكتمان. بيد أن منهجية الهيئة أفضت في زمن قصير إلى تحديد ستة وخمسين قبرا، بدل الخمسين الذين تقدمت في شأنها الهيئة بطلب المعلومات من السلطات في مرحلة أولى. وارتبطت القبور الستة الزائدة، حسب المذكرات بحالات لمواطنين عاديين تم توقيفهم بالدار البيضاء في سياق احتضانها لمؤتمر قمة إسلامي، بهدف تنقية المدينة من المشردين، قبل أن ينقلوا صوب معتقل تاكونيت!

رصدت المذكرات نجاح الهيئة في الكشف عن حقائق أحداث وشممت الذاكرة الجماعية للمغاربة؛ ومنها قضية عبد السلام الطود الذي ظل مجهول المصير لمدة خمسين سنة منذ اختطافه يوم 12 يونيو 1956، ليعثر على قبره بمركز غفساي، ويعاد دفنه بمسقط رأسه بالقصر الكبير. وبلقاسم وزان الذي اعتقل عقب أحداث مارس 1973، قرب فكيك وهو يزاول عمله بالقوات المساعدة. وعلى الرغم من صدور الحكم بالبراءة في حقه بتاريخ 30 غشت 1973، فإنه تعرض إلى الاختفاء القسري لينتهي به الأمر بمعتقل

أكدز حيث توفي يوم 27 يناير 1977. وتفاعلت الهيئة بحيوية مع مطالب روز ماري هيل (مليكة) أرملة العقيد محمد أمقران، الذي أعدم يوم 13 يناير 1973 على خلفية تورطه في المحاولة الانقلابية الثانية بتاريخ 16 غشت 1972. طالبت أمقران بتصحيح الخطأ الحاصل في تاريخ الوفاة، وتمكين ابنها من جواز السفر المغربي. ونقل رفات زوجها إلى مقبرة رسمية. علاوة على طلب الاستفادة من نصيب زوجها في التقاعد. وأثر التجاوب مع مطالبها من طرف الهيئة في زمن قياسي، على جدية ومصداقية العدالة الانتقالية في المغرب.

تميزت الهيئة كذلك في إعادة تجديد الصلة بين مختفين كان قد سلم بوفاتهم، ومنهم محمد عبروق (عيسى بغدادي)، الذي انقطعت أخباره أواخر السبعينيات. فبالرغم من قرار الوفاة الذي قضت به المحكمة بطلب من العائلة، تمسكت ابنته بأمل الحياة. ما عملت الهيئة على تتبعه ليكشف من قبل لجنة متابعة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بالمجلس الاستشاري، (تكفل المجلس الاستشاري بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة، بعد الخطاب الملكي ليوم 6 يناير 2006)، سنة 2010 عن مفاجأة استمرار عبروق على قيد الحياة واستقراره بيوغوسلافيا. ليعود للوطن في ماي 2013 بعد إحدى وخمسين سنة من الغربة!

وعكست حالة أبو فادي إصرار الهيئة على الانتصار لقيم العدالة الانتقالية، وبعث الحقيقة ورد الاعتبار، حتى في ظل غياب طلب. فبعد الزيارات الميدانية التي قامت بها لمركزي الاحتجاز بأكدز وقلعة مكونة، انتهت الهيئة إلى غياب الاسم في لوائح المفرج عنهم، وكذا غياب أي أثر من شأنه أن يؤكد وفاته. وبعد طرح الملف على السلطات المحلية، كشف عن وفاته بسد المنصور الذهبي، الذي نقل إليه بعد الافراج عن المعتقلين بقلعة مكونة، ودفنه بجوار السد في يوليوز 1992. وانبرت الهيئة للبحث عن العائلة قصد تسليمها الرفات. وهو ما نجحت فيه، بعد ربط الصلة بأخوته في لبنان. توفقت الهيئة، كذلك، في الكشف عن قبر محمد بنونة "محمود" بالراشيدية، وصون ذاكرة من اعتبروا "أبطالا بلا مجد". وكان ذلك المنجز نفسه مع مجموعة مولاي الشافعي/ قضية بركاتو، حيث تم تحديد قبور الضحايا السبع وبنائها من جديد.

في المقابل، ظلت ملفات عدة عالقة على الرغم مما بذل من مجهود. فبالرغم توقفت الهيئة عند العدد القليل من طلبات التعويض التي توصلت بها، بالرغم من أن الكل يتحدث عن انتهاكات جسيمة، وسقوط عدد كبير من الضحايا وحصول اعتقالات

واسعة. ولهذا قرر المرحوم ادريس بنزكري القيام بزيارة استكشافية للمنطقة، يومي 19 و20 شتنبر 2004. على أساس فهم محدودية تفاعل سكان المنطقة. وعقد لقاءات مع فاعلين ونشطاء من أبناء المنطقة، وتمت زيارة بعض الأماكن المرتبطة بوقائع تلك المرحلة. كما قامت الهيئة بالتواصل وأسرة الخطابي، بهدف نقل رفاته من مصر للمغرب وتنظيم جنازة وطنية تليق بتاريخه. غير أن المنية غيبت بنزكري وتأجل الحلم. وعاد شوقي بنيوب للمنطقة في دجنبر 2011، لينجز دراسة تحليلية لفائدة "مركز الريف لحفظ الذاكرة." بيد أنها لم تنشر! وكذلك كان، في قضية شيخ العرب، رغم اتصال بودرقة بابن شيخ العرب توفيق فوزي. بعد اكتشاف القبر بمقبرة سباتة بالدار البيضاء. حيث تحفظت الأسرة على تقديم ملف جبر الضرر مخافة نبش جراح لم تندمل بسهولة. وتعذر الكشف كذلك عن المجرى في قضية الحسين المانوزي الذي اختطف بتونس في أكتوبر 1972.

وعكست قضية المهدي بن بركة كل المعاني والأوجه المعقدة لمطلب الكشف عن الحقيقة. رغم التواصل مع ميلود التونزي المعروف بالعربي الشتوكي، إذ لم يفصح الأخير عما من شأنه الدفع بكشف خبايا الملف، على الرغم من الأمر الملكي، لتظل الأسئلة عالقة والأجوبة معلقة.

خلصت الهيئة، بناء على المذكرات، إلى أن عدد ضحايا الاعتقال التعسفي المتوفون داخل مراكز الاعتقال من سنة 1961 إلى 1992، يقدر بـ 191 ضحية من بينهم 14 طفلا و11 امرأة.

أما المتوفون نتيجة الأحداث الاجتماعية، فيتوزعون على الشكل التالي:

- أحداث 23 مارس 1965: بلغ عدد القتلى بالرصاص 46 ضحية. ضمنهم 9 أطفال و5 نساء.

- أحداث 20 يونيو 1981: أصيب بالرصاص 18 طفلا من بينهم 4 فتيات و33 راشد. وتوفي بالاختناق طفلين و25 راشد.

- أحداث يناير 1984: 38 ضحية، ضمنهم تسعة أطفال.

- أحداث دجنبر 1990: 109 ضحية.

وسجل الكتاب التعاون الإيجابي للسلطات العمومية والمؤسسات الحكومية مع الهيئة، ما عدا استثناءات مؤكدة تخص بعض الافراد. وختم بتناول جلسات الاستماع

العمومية، والتي كانت منبرا لبوح الضحايا ولحظة مكاشفة لحفظ الذاكرة. ويعود فيها الفضل للراحل إدريس بنزكري. وقد كان ميلادها عسيرا، إذ قوبلت في البداية بالتحفظ والتشكيك، بل والاعتراض. شكل هذا الاختراق في جدار الصمت إحدى اللحظات القوية والمؤثرة في تجربة الهيئة، بل والمؤسسة والممهدة لفتح مسلك أوعر، وهو اقتحام ملف أماكن الاحتجاز القسري ورصد إحدائياتها، المتمنعة على الرصد إلى ذلك الحين. وكذلك كان، وبذلك شكلت التجربة أول نموذج للبوخ العمومي في نطاق العدالة الانتقالية بالنسبة لأول بلد عربي إسلامي.

اتجه الكتاب الثالث صوب الرحلة الكبرى للصحراء، كأول عملية جراحية بمبضع معايير حقوق الانسان. إذ تفاعلت هيئة الانصاف والمصالحة مع أشكال المواجهة الحربية المباشرة المحدودة وغير المباشرة في الصحراء، من منظور حقوق الانسان، بإرادة من الدولة. وتناولت ما بعد 1975 باعتبار أن الأقاليم الجنوبية عاشت أحداثا صدامية في إطار الدفاع عن الوحدة الترابية مع جماعة غير دولتية مسلحة. وكما هو الشأن في كل نزاع مسلح، فإن حصول الانتهاكات أمر مفترض بصفة إرادية، أو عن طريق احتجاز وترحيل السكان المدنيين. ولعب امبارك بودرقة دورا محوريا في هذا التفاعل، بحكم لقاءاته العديدة زمن السبعينيات مع مصطفى الوالي قبل إعلان الأخير عن توجهه الانفصالي. كما كان لشوقي بنويوب نفس الارتباط بقضية الصحراء، سيما وأنها كانت قضية خلافية بين منظمة "23 مارس"، التي انتمى إليها، المؤكدة على مغربية الصحراء، ومنظمة "إلى الأمام" المنحازة لأطروحة "الشعب الصحراوي"، كما ربطته بالسجن المدني بمكناس حوارات عديدة مع نشطاء معتقلين تابعين للبوليساريو. وتجددت علاقته بالصحراء لاحقا في مهام عديدة في إطار قضايا حقوق الانسان. ولعب الخبير عبد المجيد بلغزال دورا جوهريا في توجيه وإرشاد الهيئة في هذه الرحلة. وأسهمت قناة التلفزة الجهوية بالعيون في إضفاء الطابع العمومي على دينامية العدالة الانتقالية بالأقاليم الجنوبية، عبر نقل جلسات الاستماع العمومية بالصحراء، فكان لبثها صدى وتفاعل مثير.

بيد أن هذا العمل، تورد المذكرات، لم يكن ليتمر بيسر، إذ وجدت أمامها خطة مضبوطة تستهدف مقاطعة أشغالها، وقد مورست، تلك الخطة وعلى نطاق واسع، في مرحلة أولى بالعيون والداخلية على وجه الخصوص، وبعد فشلها، كانت الخطة البديلة هي حضور الضحايا والنشطاء بقوة في لقاء السهارة.

وعالج الكتاب الرابع ما تقاربه الكتب السابقة، مما تبقى من أسئلة العدالة الانتقالية، على مستوى اختيار أعضاء الهيئة، وآلية اتخاذ القرار، وتعويض الأعضاء، وجبر الضرر، ومصدر تعويضهم، وضمانات عدم التكرار، وحفظ الذاكرة، والتواصل مع محيط الهيئة. وفيه عادت المذكرات لسياق تأسيس التجربة الوطنية المغربية في مجال جبر الأضرار الناتجة عن الانتهاكات الجسيمة لماضي حقوق الانسان. وهي التجربة التي بنيت عبر مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى اقترنت بعمل تأسيس لهيئة التحكيم المستقلة (أحدثت يوم 16 غشت 1999، واستمر إلى غاية 10 يوليوز 2003، وقدمت تقريرها النهائي في 30 نونبر 2003). وفيها كان الإقرار الصريح بالمسؤولية السياسية والمدنية للدولة عما جرى، وفي شمول العمل التحكيمي التعويضي لأخطر الانتهاكات الجسيمة، حيث تصدت للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وما ترتب عن الاستعمال غير المناسب للقوة العمومية في مواجهة التظاهرات والانتفاضات. وبذات الدرجة، أسست هيئة التحكيم لموضوع الحفاظ على الذاكرة بتنظيمها لجلسات استماع فردية، مما أصل الحاجة إلى تنظيم جلسات استماع عمومية فيما بعد. والمرحلة الثانية من خلال منجز هيئة الانصاف والمصالحة.

وأفصحت المذكرات عن الخلافات الحادة حول تشكيلة الهيئة. قبل حصر عددها في الأخير في ستة عشر عضواً، نصفهم من داخل المجلس، بعد ترسيم المعايير المتعارف عليها عالمياً بخصوص التجرد والنزاهة والكفاءة. وتشكلت الهيئة من ثلاثة فرق عمل وهي: فريق العمل المكلف بالتحريات، وفريق العمل المكلف بجبر الضرر، وفريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات. وأحدثت لجان عمل عديدة، وكانت إما خاصة أو قارة أو مؤقتة.

كشف هذا الكتاب عن معطيات رقمية جد مهمة، من قبيل المبلغ المؤدى في إطار التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، والذي بلغ: ملياران وستمائة مليون درهم، 2,6 مليار درهم. وكان عدد المستفيدين من التعويض المادي: 19218 فرداً. كما استفاد من التغطية الصحية 17802 فرداً، ومن الأدماج الاجتماعي 1350 فرداً. ومن الأرقام الواردة كذلك، عدد حالات الاختفاء التي نفضت عنها الهيئة الغبار، وبلغت 767 حالة؛ وبقيت ست عالقَة وهي: المهدي بن بركة، الحسين المانوزي، عبد الحق الرويسي، الوسولي عمر، إسلامي محمد، وعبد الرحمان درويش.

وقد تلقت هيئة الإنصاف والمصالحة قرابة سبعة وعشرين ألف وخمسمائة طلب للكشف عن الحقيقة، أو جبر الضرر، أو غيرها من الطلبات ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتطلبت عملية فرزها وتصنيفها عملاً أولياً لقرابة 150 شاباً وشابة لمدة شهرين، تحت إشراف الأستاذ شوقي بنويوب.

ورصد هذا الجزء أيضاً مضامين التقرير الختامي واللقاءات التواصلية التي أعقبته قصد بسط التجربة المغربية في العدالة الانتقالية، وشملت عدة بلدان كفرنسا ومصر وتونس، ناهيك عن لقاءات إعلامية عديدة. علاوة على التفاعل مع مختلف الهيئات السياسية والحقوقية والنقابية والفكرية داخل الوطن، مراهنة على حفظ الذاكرة والمصالحة مع التاريخ وضمان عدم التكرار.

وبناء عليه، وبلغه الأستاذ إبراهيم بوطالب، أحد أعضائها: لقد "كان عمل الهيئة شبيها بالأعمال المطبوعة بالحمية الوطنية."

إبراهيم أيت إيزي
أستاذ باحث، مراكش